A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/4/CHN/3
5 January 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة
جنيف، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥(ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

جمهورية الصين الشعبية (بما في ذلك منطقتا هونغ كونغ وماكاو الإداريتان الخاصتان)

هذا التقرير هو موجز لورقات قدمها ٤٦ من أصحاب المصلحة[1] إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتّبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا أي حكم أو قرار يتصلان بمطالبات محدّدة. وذُكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير، كما لم يجر تغيير النصوص الأصلية قدر المستطاع. والافتقار إلى معلومات عن مسائل محدّدة أو إلى التركيز على هذه المسائل قد يُعزى إلى عدم تقديم أصحاب المصلحة ورقات بشأن هذه المسائل بعينها. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان النصوص الكاملة لجميع الورقات الواردة. وقد أُخذ في الاعتبار لدى إعداد التقرير أن دورية الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات.

* لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة. وتأخر تقديم هذه الوثيقة.

أولاً – معلومات أساسية وإطار العمل

ألف – نطاق الالتزامات الدولية

١- حثت نشرة القوى العاملة الصينية الحكومة على سحب تحفظها الحالي على المادة ٨-١(أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يقيد حرية العمال في اختيار العضوية في نقابة عمالية؛ والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٢]. وأشارت منظمة حقوق الإنسان في الصين إلى أن على الصين أن تلغي تحفظاتها المقيدة لسلطة هيئات المعاهدات في استعراض الشواغل أو المزاعم التي يثيرها الأفراد أو دول أطراف أخرى، وأن تصدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم[٣]. وأشار الاتحاد الدولي للنقابات العمالية إلى أن على الحكومة أيضاً أن تصدق على الاتفاقيتين رقم ٨٧ و٩٨ لمنظمة العمل الدولية[٤].

باء – الإطار الدستوري والقانوني

٢- أشارت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان إلى أن تعديلات قوانين المنازعات الثلاثة الأساسية، بما فيها قانون المنازعات الجنائية، قد أدرجت في جدول أعمال البرنامج التشريعي الخماسي لمؤتمر الشعب الوطني. ويعتقد الدارسون على نحو واسع أن "قرينة البراءة" و"حق المشتبه فيهم جنائياً في التزام الصمت" و"حضور محام خلال استجواب المشتبه فيهم جنائياً" يمكن أن تضاف إلى القانون الجديد[٥]. ووفقاً لمنظمة حقوق الإنسان في الصين، فإن الإطار الدستوري والقانوني الآخذ في التطور لتعزيز وحماية حقوق الإنسان يحجمه مع ذلك نظام أسرار الدولة (الذي يشمل قانون أسرار الدولة، والأحكام ذات الصلة من قانون أمن الدولة، والقوانين الجنائية وقوانين الإجراءات الجنائية، ولوائح شتى)[٦].

٣- وبعد تسليم إدارة هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٩٧، اعتمدت الصين سياسة "بلد واحد، ونظامان"، على النحو الذي أشارت إليه منظمة هونغ كونغ لرصد حقوق الإنسان[٧]. وفي ثلاث أمثلة لتفسير القانون الأساسي جرت حتى الآن، بعد التسليم، أدى اثنان منهما إلى انتهاك حقوق الإنسان المكفولة لعدد كبير من الأسر والأفراد فيما يتعلق بالحق في السكن ومنع لم شمل الأسر المشتتة، وحرَّم تفسير ثالث الناخبين المؤهلين من حق التصويت العام لانتخاب المجلس التشريعي[٨].

جيم – الهيكل المؤسسي وهيكل حقوق الإنسان

٤- أوصت رابطة الأمم المتحدة في الصين بإنشاء مؤسسة وطنية تماشياً مع إعلان وبرنامج عمل فيينا و"مبادئ باريس"، وأنه يتعين على الحكومة، سعياً إلى تحقيق هذا الهدف، تكثيف التنسيق فيما بين الوكالات وتعزيز سلطات ومسؤوليات مؤسسات شتى[٩]. ووفقاً للمؤتمر العالمي للويغور ومشروع حقوق الإنسان للويغور التابع للرابطة الأمريكية الويغورية، يعتبر من الأمور الأساسية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تُمثّل فيها الأقليات الإثنية وتشارك فيها مشاركة حقيقية[١٠]. وأوصت منظمة حقوق الإنسان بهونغ كونغ ومنظمة هونغ كونغ لرصد حقوق الإنسان بأن تنشئ منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسانية تماشياً مع مبادئ باريس[١١].

دال – التدابير السياساتية

٥- أوصى مركز بيجين للمساعدة القانونية للأطفال والبحوث إلى القيام في أقرب وقت ممكن بإنشاء نظام علمي فعال لجمع البيانات وإدارة ونشر المعلومات[١٢]. وأشار الاتحاد الدولي للنقابات العمالية إلى عدم وجود أي سجلات رسمية بشأن مجموعة من القضايا وأن الموجود منها متناقض ومضلل وأن أغلب الإحصاءات المركزية 'سرية'[١٣].

٦- وأشار مكتب بيجين للمساعدة القانونية للعمال المهاجرين[١٤] ومركز بيجين للمساعدة القانونية للأطفال والبحوث إلى أن المنظمات غير الحكومية وخبراء آخرين لعبوا دوراً متزايد الأهمية في صياغة وتعديل التشريع[١٥]. كما ذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيني أيضاً إلى أن زلزال سيشوان والتنظيم الناجح للألعاب الأولمبية في بيجين حفزا نمو المجتمع المدني في الصين[١٦]. وأوصى منتدى التبت للاستعراض الدوري الشامل الحكومة بالسماح بعمل منظمات المجتمع المدني المستقلة في منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي وتوفير إمكانية الوصول والدعم لمقدمي المساعدات التقنية الثنائيين والمنظمات غير الحكومية الدولية من أجل مواصلة تطوير منظمات المجتمع المدني في التبت[١٧].

ثانياً – تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف– التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٧- لاحظت منظمة حقوق الإنسان في الصين أن الحكومة لم توجه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة المواضيعية لمجلس حقوق الإنسان[١٨]. أوصت منظمة حقوق الإنسان أولاً بتوجيه دعوة إلى المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان[١٩]. وشجعت المنظمة الدولية "حقوق الإنسان بلا حدود" الصين على توجيه دعوة إلى المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد[٢٠]. وأوصى منتدى التبت للاستعراض الدوري الشامل بتوجيه دعوة إلى المقرر الخاص المعني بمسألة الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً وتوفير إمكانية الوصول دون عراقيل إلى منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي لخبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بمن فيهم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمراقبون المستقلون الآخرون[٢١]. ودعت منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة الصين إلى تنفيذ التوصيات التي قدمها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في تقريره لعام ٢٠٠٤، بما في ذلك تقديم تعريف رسمي لمصطلحات من قبيل "تعريض الأمن القومي للخطر"، و"انتهاك وحدة وسلامة الدولة"، وما إلى ذلك، وتوجيه دعوة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بما في ذلك لزيارة منطقة تسينجيانغ ويغور المتمتعة بالحكم الذاتي[٢٢].

باء – تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان

١– المساواة وعدم التمييز

٨- وفقاً لمنظمة حقوق الإنسان في الصين، فإن هشاشة المرأة أمام التمييز يفاقمها عدم وجود أي تعريف قانوني لـ "التمييز"[٢٣]. وأعرب الاتحاد النسائي لعموم الصين عن اعتقاده أن التحيز والتمييز الجنسانيين سبب أساسي في أشكال شتى للعنف ضد المرأة[٢٤]. وأشار أيضاً إلى أهمية زيادة نسبة حضور المرأة في العمل السياسي

ونوعية المشاركة السياسية للمرأة. ودعا الاتحاد النسائي لعموم الصين الحكومة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز البيئة الاجتماعية والثقافية وإلى محاولة الدعوة إلى تغيير الثقافة الجنسانية النمطية من أجل إيجاد بيئة مواتية للمشاركة السياسية للمرأة[٢٥].

٩- ووفقاً للاتحاد الدولي للنقابات العمالية، فإن الأقليات لا تتمتع بإمكانية متساوية في الوصول إلى فرص التعليم وإلى العمل. ويعد التمييز مصدر إحساس عميق بالإحباط في بعض المناطق، من قبيل مناطق تسينجيانغ ويغور ومنغوليا الداخلية والتبت المتمتعة بالحكم الذاتي والمناطق المجاورة[٢٦]. ولاحظت اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان أن شارات من قبيل ما يلي قد نصبت في العديد من البنايات العامة في بيجين: 'إذا دخل أحد يمكن أن تكون هويته "تبتي" و"تسينجيانغ ويغوري" و"سينغخاي هوالونغ هوي" هذه البناية، يرجى إبلاغ إدارة الأمن. وسيقنعه حراس الأمن بمغادرة المبنى'[٢٧].

١٠- وأشارت منظمة هونغ كونغ لرصد حقوق الإنسان إلى أنه بالرغم من اعتماد مشروع قانون بشأن التمييز العرقي في هونغ كونغ أصبح قانوناً في تموز/يوليه ٢٠٠٨، فإن تعريف التمييز غير المباشر الوارد في هذا القانون هو تعريف ضعيف؛ ولا يشمل أغلب الوظائف الحكومية، ولا سيما وظائف الهجرة والشرطة؛ ولا يشمل التمييز على أساس الجنسية والمواطنة والإقامة، مقصياً بذلك بشكل فعلي المنحدرين من الصين القارية والعمال المهاجرين من الخارج والداخل؛ ولا يوفر الحماية لعمال المنازل الأجانب[٢٨]. وأشارت منظمة هونغ كونغ لرصد حقوق الإنسان إلى أنه يتعين على مجلس حقوق الإنسان أن يردد دعوة لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى حث منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على كفالة تواؤم القانون بشكل تام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان[٢٩].

١١- وأبلغ مركز بيجين إيزيشينغ عن الوصم والتمييز الاجتماعي الذي يواجهه المصابون بالناعور[٣٠]، حيث أشار إلى أن المحاكم كثيراً ما ترفض قبول دعاوى التعويض في حالات الإصابة بالتهاب الكبد وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بسبب عدم وجود مراقبة الدم قبل عام ١٩٩٥[٣١]؛ وإلى أن المصابين بالناعور الذين يواصلون النضال من أجل حقوقهم والحصول على تعويض كثيراً ما يواجهون القمع من الحكومة[٣٢]؛ وإلى عدم وجود علاج ملائم وفي الوقت الملائم وأحياناً عدم وجود التأمين الصحي[٣٣].

١٢- وأشار الاتحاد الصيني للمعوقين إلى أنه بالرغم من التحسن الملحوظ الذي عرفته الصين في السنوات الأخيرة، لا يزال المعوقون فئة مستضعفة ويواجهون صعوبات محددة كما يعيش ما يقارب عشرة ملايين منهم في فقر[٣٤].

٢- حق الفرد في الحياة والحرية والأمن

١٣- ذكر معهد القانون التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أنه ينبغي توجيه العمل المُلح في مجال التشريع الرامي إلى تحجيم اللجوء إلى عقوبة الإعدام نحو التقليص التدريجي للأحكام المتعلقة بعقوبة الإعدام على الجرائم الاقتصادية في الصين[٣٥]. كما نصح بمواصلة دراسة وإعداد الآراء التوجيهية المتعلقة بحالات حكم الإعدام لتوفير مبادئ توجيهية للمحاكم الشعبية العليا والمحاكم الشعبية الابتدائية على نطاق البلد[٣٦]. وأشارت مؤسسة دوي هوا إلى أن الصين تمنع، بتصنيفها إحصاءات عقوبة الإعدام كـ "أسرار دولة"، إجراء نقاش مفتوح بشأن اللجوء إلى الإعدام والعدد الكبير من الجرائم التي تُفرض فيها هذه العقوبة، وتمنع تحقيق هدف الحكومة الرامي إلى

إلغائها في نهاية المطاف[٣٧]. ولاحظت منظمة العفو الدولية أنه منذ استئناف المحكمة الشعبية العليا لمراجعتها لأحكام الإعدام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أكدت السلطات تراجعاً في عددها[٣٨]. وقدرت مؤسسة دوي هوا أن الصين نفذت حكم الإعدام فيما بين ٠٠٠ ٥ و٠٠٠ ٦ شخص عام ٢٠٠٧[٣٩].

١٤- ولاحظت منظمة رصد حقوق الإنسان أنه جرى في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٨ رفض طلبات من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومن عدة مقررين خاصين تابعين للأمم المتحدة لزيارة منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي[٤٠]. ووفقاً للمنظمة، لا تزال أماكن وجود عدة مئات من التبتيين المتهمين بالمشاركة في احتجاجات آذار/مارس ٢٠٠٨ في منطقة التبت مجهولة[٤١].

١٥- وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن عدة لوائح لتعزيز منع التعذيب لا تلتزم تماماً بتعريفات التعذيب بموجب القانون الدولي[٤٢]. وذكرت رابطة الأمم المتحدة في الصين أن المحكمة العليا أصدرت تعليمات واضحة بعدم صحة شهادات الشهود وإفادات الضحايا واعترافات المدعي عليهم إذا ثبت بالأدلة الملموسة أنها انتزعت عن طريق التعذيب أو التهديد أو الإغراء أو الخداع أو غيرها من الوسائل غير القانونية، بيد أن هذه التعليمات لم تدرج في قانون الإجراءات الجنائية[٤٣]. وأشار المدافعون عن حقوق الإنسان في الصين إلى أن التعذيب لا يزال يُستخدم وأن هناك غياباً خطيراً للشفافية في التحقيقات وأن الاعترافات لا زالت تُعامل على أنها سيدة الأدلة وكثيراً ما تنتزع بالإكراه[٤٤]. وذكرت منظمة العفو الدولية أنها لا زالت تتلقى تقارير عن الوفيات أثناء الاحتجاز في السجون وفي مرافق "إعادة التثقيف عن طريق العمل" ومراكز الاحتجاز التابعة للشرطة، وزُعم أن العديد منها ناتج عن التعذيب أو سوء المعاملة أثناء الاحتجاز[٤٥]. وقالت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان إن مشاكل من قبيل الابتزاز بواسطة التعذيب والأحكام الخاطئة واحتقار المحامين تعد من مصادر حالات الظلم وأدت إلى العديد من حالات انتهاك حقوق الإنسان[٤٦].

١٦- وأشارت رابطة الأمم المتحدة في الصين إلى وجود حاجة ملحة إلى إصلاح نظام إعادة التأهيل عن طريق العمل[٤٧]. ولاحظت منظمة العفو الدولية أن أشكال الاحتجاز الإداري تشمل إعادة التأهيل عن طريق العمل والاحتجاز والتثقيف (للبغايا وزبائنهن) وإعادة التأهيل القسرية للمدمنين على المخدرات. وتشير التقديرات إلى أن ما بين ٠٠٠ ٣٠٠ و٠٠٠ ٥٠٠ شخص محتجزون في نظام إعادة التأهيل عن طريق العمل. وبالرغم من أن قانون العقوبة الإدارية المتعلقة بالنظام العام يسمح للمدعى عليهم بالطعن أو الاستئناف من أجل تخفيض أو تعليق الأحكام الصادرة في حقهم، فنادراً ما ينجح المدعى عليهم في ذلك في الواقع[٤٨]. ولاحظت منظمة العفو الدولية أنه حسب التقرير الصادر عام ٢٠٠٦ عن زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة التعذيب للصين، يُعتقد أن ما يقدر بـ ٦٦ في المائة من حالات التعذيب تجري أثناء الاحتجاز الإداري[٤٩].

١٧- وأبلغت منظمة مدافعون عن حقوق الإنسان في الصين عن شكل جديد من أشكال الاحتجاز غير القانوني - 'السجون السوداء' التي عادة ما تديرها الحكومات والمؤسسات المحلية (من قبيل الجهاز القضائي)[٥٠] و"الاستجواب المزدوج" (تشوانغوي) الذي يحتجز بموجبه مسؤولو الحزب أو الحكومة المشتبه فيهم بالفساد أو سوء التصرف. وأعربت منظمة مدافعون عن حقوق الإنسان في الصين عن اعتقادها أن تعذيب وإساءة معاملة المحتجزين في مرافق "الاستجواب المزدوج" تطرح مشكلة كبيرة[٥١].

١٨- وسلط الاتحاد الدولي للنقابات العمالية الضوء على فداحة مشكلة السخرة، مشيراً إلى السجناء الذين يحكم عليهم نظام العدالة الجنائية بالإصلاح عن طريق العمل؛ واللجوء إلى إعادة التأهيل عن طريق العمل، وبرامج "الإيواء والتثقيف" التي يمكن في إطارها للمكاتب المحلية للأمن العام إرسال الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٦ سنة إلى هذه البرامج دون اللجوء إلى نظام العدالة الجنائية[٥٢].

١٩- ولاحظ الاتحاد النسائي لعموم الصين أنه بالرغم من جميع الجهود التي بذلتها الحكومة، لا تزال حالات العنف ضد المرأة موجودة، من قبيل الاتجار في النساء والأطفال، والعنف المترلي القائم على نوع الجنس، والتحرش الجنسي، وقتل الرضيعات والتخلي عنهن. ولا يفي ما هو متوافر من المأوى والمساعدات للنساء ضحايا العنف بالاحتياجات[٥٣]. ودعت الصين إلى النظر في صياغة قانون محدد بشأن العنف المترلي في خطتها التشريعية الوطنية، وكذلك إلى تنقيح وتحسين قوانينها الحالية ذات الصلة قبل الاعتماد الرسمي لقانون وطني بشأن العنف المترلي[٥٤].

٢٠- ووفقاً للاتحاد الدولي للنقابات العمالية، فإن منطقة ماكاو الإدارية الخاصة هي منطقة عبور ووجهة للنساء المتجر فيهن لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري وثمة أدلة على أن بعضهن يغرر بهن ويُكرَهن على الرق الجنسي، في كثير من الأحيان عن طريق استعباد المدين[٥٥].

٢١- وأشار مركز بيجين للمساعدة القانونية للأطفال والدراسات إلى أن للصين بعض القواعد والأنظمة الإدارية المتقدمة، من قبيل الأحكام المتعلقة بحظر عمل الأطفال. لكن العديد منها لم يجر إنفاذها بشكل جيد. وأوصى بحصول موظفي الإدارات الحكومية المعنية على تدريب ملائم في مجال حماية الأطفال من أجل منع حالات انتهاك حقوق الطفل[٥٦]. وأشار الاتحاد الدولي للنقابات العمالية إلى أن عمل الأطفال محظور قانوناً وأن هناك قيوداً معمولاً بها بالنسبة لِمَن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٨ سنة. لكن في الممارسة، يُشغَّل الأطفال دون سن السادسة عشرة بشكل كبير كما تتفاقم مشكلة عمالة الأطفال في القطاع الخاص، وبخاصة في قطاع النسيج والتصدير عامة. كما يُشغَّل الأطفال في العمل بالقطعة (في البيوت) والألعاب النارية والبناء والتسلية والتسول (المنظم) والبيع المتجول والأفران والبغاء[٥٧].

٣- إقامة العدالة، بما في ذلك الإفلات من العقاب وسيادة القانون

٢٢- أشار مركز دراسات حقوق الإنسان في جامعة نانكاي إلى أن الصين أصدرت ونقحت سلسلة من القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان، لكن لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسينات على نظام الانتصاف القانوني في الدستور، ونطاق قبول المنازعات الإدارية، والولاية القضائية للمنازعات المدنية، واستمرار الدعم المالي للمحاكم[٥٨]. وأشارت رابطة الأمم المتحدة في الصين أيضاً إلى ما يلي: نقص القضاة المؤهلين عن الاحتياجات المتنامية، وبخاصة في المناطق غير المتطورة[٥٩]؛ واستمرار حدوث تدخل رؤساء المحاكم أو المحاكم العليا في الإجراءات القانونية من وقت لآخر، وهو ما يقوض استقلالية المحاكمات وممارسة المتقاضين لحقهم في الاستئناف[٦٠]؛ ولا تزال المحاكم تواجه قيوداً تفرضها الحكومات المحلية من حيث الموارد البشرية والمالية والمادية، مما يؤدي إلى قرارات مختلفة في قضايا ذات طبيعة مشابهة، وهو ما يؤثر على المساواة بين المدنيين في الحصول على انتصاف قانوني[٦١]. وقد نُقِّح قانون المحاماة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ولا يزال ينتظر إدماج التنقيحات المدخلة عليه في قانون الإجراءات الجنائية[٦٢].

٢٣- وأشارت لجنة رصد حقوق المحامين في كندا إلى أن جميع التعيينات القضائية والطرد منها والمهام المتصلة بها تمارس تحت السيطرة المباشرة للحكومة[٦٣]. وأبلغ الفريق المعني بمحامي حقوق الإنسان في الصين عن مشاكل تواجه محامي حقوق الإنسان والمدافعين عن الحقوق القانونية، بسبب دفاعهم عن حقوق السكان الذين جرى إخلاؤهم بالقوة وحقوق المدعى عليهم والكتاب والصحافيين المعارضين وغيرهم من الفئات المحرومة في الصين القارية، والقضايا التي تعتبر "حساسة جداً من الناحية السياسية"[٦٤]. وأشارت منظمة رصد حقوق الإنسان أيضاً إلى أن السلطات منعت محامين من بيجين من تمثيل محتجين من التبت[٦٥]. وأشارت لجنة رصد حقوق المحامين في كندا إلى أن جمهورية الصين الشعبية حظرت على المحاكم قبول دعاوى لصالح ممارسي فالون غونغ[٦٦]. ولاحظت مؤسسة دوي هوا أن قانون الإجراءات الجنائية يطالب المحاكم بتوفير إمكانية حضور المحاكمات الجنائية لأي مراقب، مع بعض الاستثناءات[٦٧]. وأشارت مؤسسة دوي هوا إلى أن المحاكم تقيِّد الاطلاع على الأحكام الصادرة عنها وتحصره في نطاق محدد لِمَن لهم صلة بدعوى جنائية؛ ويُحذَّر المحامون وأسر المدعى عليهم من تناقل الأحكام وتهددهم بصورة مبهمة بالتعرض للملاحقة بموجب قوانين "أسرار الدولة"؛ وأن المحاكم كثيراً ما لا تعمم خبر المحاكمات وتمنع عامة الجمهور من الوصول إلى سجلات المحاكم[٦٨].

٢٤- وأشارت رابطة الأمم المتحدة في الصين إلى أن الحزب الشيوعي والحكومة أنشآ في مستويات شتى مكاتب للمراسلات والزيارات، ترد على عرائض المواطنين عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو الهاتف أو الزيارة[٦٩]. واقترحت رابطة الأمم المتحدة في الصين منح مكاتب المراسلات والزيارات سلطة إنفاذ من أجل قيامها بمهامها بشكل أكثر فعالية[٧٠].

٢٥- ومع إشارة مركز بيجين للمساعدة القانونية للأطفال والدراسات إلى إنشاء محاكم الأحداث في أنحاء البلد، فإنه أوصى بأن تنشئ النيابة الشعبية العليا ووزارة الأمن العام شُعباً فنية لتوجه وتنسق قضايا الأحداث وبأن تعززا أجهزة النيابة العامة والأمن العام المحلية من أجل إنشاء شعب فنية قوام موظفيها من المدعين العامين وأفراد الشرطة المهنيين في أقرب وقت ممكن[٧١].

٤- الحق في الخصوصية والزواج والحياة الأسرية

٢٦- ليس هناك قانون أو سياسة بشأن التحرش الجنسي بشخص من نفس الجنس والعنف الجنسي، على نحو ما ورد في مبادرة الحقوق الجنسية. ولا يؤيد القانون زواج المثليين ولا يجوز للمثليين تبني أطفال، على النحو المشار إليه في مبادرة الحقوق الجنسية[٧٢].

٥- حرية الدين أو المعتقد، والتعبير وتكوين جمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٢٧- اقترحت جمعية رعاية الأطفال والرفق بهم أن تولي الحكومة اهتماماً أكبر للمطالب الروحية لمختلف فئات الناس خلال فترة التحول الاجتماعي ومعالجة بعض المشاكل العملية. وعلى سبيل المثال، ينبغي منع الإفراط في استغلال جبال بوذية وطاوية مقدسة؛ وتوفير ظروف مواتية لأتباع الديانات في المواقع الدينية؛ وتفادي الإفراط في تدخل الجهات غير الدينية في المواقع الدينية[٧٣].

٢٨- وأشارت المنظمة الدولية "حقوق الإنسان بلا حدود" إلى أن التعبير عن الدين في الأماكن العامة لا يتمتع بالحماية في الدستور كما أن الأنشطة الدينية التي تضعف النظام العام أو الصحة أو التعليم أو "الهيمنة الأجنبية" للدين محظورة[٧٤]. وذكر صندوق بيكيت أن الحكومة أصدرت، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مبادئ توجيهية جديدة لتنفيذ اللوائح الوطنية للشؤون الدينية في منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي وأن المبادئ التوجيهية تؤكد السيطرة على جميع جوانب المعتقدات والطقوس البوذية في التبت، بما في ذلك الرهبان والراهبات[٧٥]. ووفقاً للمنظمة الدولية "حقوق الإنسان بلا حدود"، تسمح لوائح الشؤون الدينية للمسؤولين المحليين بتوقيف المؤمنين بشكل تعسفي وإغلاق أماكن العبادة ووضع قيود على تنقل وحركة رجال الدين، حتى من الذين هم على ديانات معترف بها[٧٦]. وكثيراً ما يجري توقيف الأتباع ومعاقبتهم بمجموعة واسعة من التهم الجنائية ذات الصلة بالنشاط الديني، من قبيل الإخلال بالنظام الاجتماعي وانتهاك القيود المفروضة على قدرة المجموعات غير المسجلة على التجمع أو السفر أو نشر أدبياتها[٧٧]. وذكرت المنظمة الدولية "حقوق الإنسان بلا حدود" أن الأقليات الإثنية والدينية، كمسلمي الويغور وبوذيي التبت، تواجه قيوداً على حريتها الدينية والثقافية. بيد أن هذا ينطبق أيضاً على الهان الصينيين الذين يمارسون ديانات غير معترف بها[٧٨]. ووفقاً لمنظمة رصد حقوق الإنسان، فقد شرعت سلطات تسينجيانغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في مصادرة جوازات سفر المسلمين محاولة لمنعهم فيما يبدو من الحج إلى مكة دون موافقة الدولة[٧٩] وأن الحكومة لا تتسامح مع الأنشطة الدينية إلا في الأماكن التي تسيطر عليها الدولة ويقودها رجال دين تعينهم الدولة[٨٠]. وأشار الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان لفالون غونغ إلى أن الصين حظرت فالون غونغ، وهي طريقة روحانية، في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩[٨١]. وأشار الفريق العامل إلى ورود تقارير عن تعرض ممارسي فالون غونغ لما يلي: حالات الاحتجاز التعسفي؛ وعدة ألوان من التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة؛ والسخرة؛ وسرقة أعضاء الجسم؛ وفترات السجن المطولة؛ وتعليق التراخيص وتهديد المحامين الذين يمثلونهم؛ وفرض قيود على السفر؛ وتعليق صرف المعاشات التقاعدية؛ ومصادرة الممتلكات؛ وطرد الأطفال من المدارس[٨٢]. ولاحظ المركز الأوروبي للقانون والعدالة أن منطقتي ماكاو وهونغ كونغ الإداريتين الخاصتين تسمحان لأتباع فالون غونغ بممارسة طقوسهم بحرية[٨٣].

٢٩- ولاحظ الاتحاد الدولي للقلم أن الكتاب والصحافيين المعارضين الذين لا يقبعون في السجن يواجهون قيوداً خطيرة على تنقلاتهم وعلى قدرتهم على الحديث والنشر بحرية[٨٤].وأبلغ الاتحاد الدولي للقلم أن بعض المواقع الإلكترونية قد أغلقت مؤخراً، من بينها موقع أمهات تيانانمن والويغور على الإنترنت، وهو موقع يرمي إلى تعزيز التفاهم بين الهان الصينيين وأعضاء إثنية الويغور[٨٥]. وأبلغت منظمة مراسلون بلا حدود أن المواقع الإلكترونية الأكثر استخداماً من طلبة التبت ومنتدى الشباب المنغولي قد أُغلقت أيضاً[٨٦]؛ وأن السلطات رفضت منح المراسلين الأجانب تصاريح لدخول منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي. وأشارت إلى ورود تقارير عن طرد ما لا يقل عن ٢٥ صحافياً من منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي والمناطق المحيطة بها في الفترة الممتدة بين ١٤ و٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨[٨٧]؛ ولاحظ الاتحاد الدولي للقلم أن عدداً قليلاً من الصحافيين سمح لهم، منذ آذار/مارس، بالدخول إلى مناطق التبت في ثلاث زيارات نظمتها الحكومة[٨٨].

٣٠- وأبلغت منظمة هونغ كونغ لرصد حقوق الإنسان عن إجراء دراسات استقصائية أشارت إلى أن الرقابة الذاتية هي أخطر مؤشر على تراجع حرية الصحافة في هونغ كونغ[٨٩]. وجرت الإشارة إلى رفض إعطاء تصريح

بث لإذاعة سيتيزنز راديو[٩٠]؛ وإلى توصية لجنة عينتها الحكومة بعدم ملاءمة منح إذاعة وتلفزيون هونغ كونغ، وهي ممن ينتقدون سلطات الصين وهونغ كونغ بقوة، مركز هيئة الإذاعة العامة في المستقبل[٩١].

٣١- ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، فإن السلطات تلجأ على نحو متزايد في السنوات الأخيرة إلى توجيه تهم جنائية معرفة تعريفاً فضفاضاً، من بينها "تقويض سلطة الدولة"، و"الإخلال بالنظام العام"، و"تعريض أمن الدولة للخطر"، و"تسريب أسرار الدولة" لإسكات صوت النشطاء السلميين في الصين وإيداعهم السجن[٩٢]. وأشارت منظمة حقوق الإنسان أولاً إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان يعملون في بيئة معادية على نحو متزايد؛ وأنهم يواجهون التوقيف والاحتجاز في "السجون السوداء" ومعسكرات إعادة التأهيل عن طريق العمل، والتهديدات والتخويف[٩٣].

٣٢- وأوصت منظمة مدافعون عن حقوق الإنسان في الصين بأن يطلب الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل إجراء استعراض لـ "لوائح تسجيل وإدارة المنظمات الاجتماعية"، وبخاصة فيما بتعلق بشرط وجوب ارتباط أي منظمة بـ "وحدة إشراف" حكومية، وبأن يقوم باستعراض "قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن التجمعات والمسيرات والمظاهرات"[٩٤].

٦- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

٣٣- أشار اتحاد نقابات العمال في عموم الصين إلى أنه بالرغم من أن النقابات العمالية في الصين حققت إنجازات كبرى في ضمان حقوق ومصالح العمال، لا تزال هناك العديد من النواقص في حماية هذه الحقوق والمصالح. وكثيراً ما تحدث، على وجه الخصوص، مشاكل من مثل العمل لوقت إضافي وعدم أداء الأجور في بعض المؤسسات التي يديرها القطاع الخاص والمؤسسات ذات الاستثمارات الأجنبية الكثيفة اليد العاملة ومشاكل السلامة والأفعال التي تنطوي على إيذاء؛ وهناك جزء كبير لم ينضم إلى النقابات من العمال الذين هاجروا من الأرياف البالغ عددهم ١٤٠ مليون عامل[٩٥]. ولاحظ اتحاد نقابات العمال في عموم الصين أيضاً أنه مع تطور اقتصاد السوق الاشتراكي، حدثت تغيرات عميقة في علاقات العمل في المؤسسات الصينية ويتجه عدد منازعات العمل إلى الارتفاع[٩٦].

٣٤- وأوردت نشرة القوى العاملة الصينية معلومات عن النتائج السلبية لطرد ملايين العمال نتيجة لبرنامج إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة، من قبيل عدم أداء الأجور والمعاشات التقاعدية واستحقاقات الضمان الاجتماعي على نحو واسع الانتشار؛ وغياب إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية الملائمة، وتسييس القضايا المتصلة بعمال المؤسسات المملوكة للدولة[٩٧]. وأدت بعض الاحتجاجات بشأن إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة إلى توقيف بعض النشطاء العماليين ومحاكمتهم بتهم "تقويض سلطة الدولة"[٩٨].

٣٥- وذكر الاتحاد الدولي للنقابات العمالية أن العمال يمنعون قانوناً من التنظيم خارج اتحاد نقابات العمال في عموم الصين الملزم بموجب قانونه الأساسي بقبول قيادة الحزب الشيوعي الصيني[٩٩] وأن المجموعات المنشأة لدعم العمال تتعرض بشدة للمتابعة والمضايقة من قِبَل الجهات الرسمية[١٠٠]. ولجأت الحكومات المحلية وإدارات الشركات بشكل متزايد إلى القمع العنيف لاحتجاجات العمال عن طريق نشر الشرطة المسلحة وشرطة مكافحة الشغب بشكل واسع[١٠١]. ولا يزال عشرات النشطاء العماليين المستقلين يقبعون في السجون[١٠٢].

٣٦- وأشار مكتب بيجين للمساعدة القانونية للعمال المهاجرين إلى أنه بالرغم من اعتماد عدة قوانين ولوائح وسياسات هامة لحماية العمال المهاجرين، لا تزال هناك العديد من التحديات. ولا يزال نظام حل منازعات العمل معقداً ومكلفاً جداً. واقترح المكتب بأنه يتعين أن يكون بوسع الأطراف الاختيار بينما إذا كانوا يفضلون التحكيم العمالي أو المحكمة[١٠٣]؛ وأنه يتعين على الحكومة تشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني الجديدة والقائمة المنخرطة في توفير خدمات المساعدة القانونية للعمال المهاجرين، ولا سيما ما يتعلق بالتمويل[١٠٤].

٣٧- وأشارت منظمة رصد حقوق الإنسان إلى أن عمال البناء المهاجرين يعانون من عدم أداء الأجور، والإصابة والوفاة، والعمل في بيئات لا يدفع فيها أغلب أرباب العمل أقساط التأمين الطبي والتأمين على الحوادث الذي يلزم به القانون[١٠٥].

٣٨- وذكر الاتحاد الدولي للنقابات العمالية أن ثمة اعتقاد بأن لماكاو قائمة سوداء للعمال المحليين الذين أيدوا الإضرابات، ويُمنع "مثيرو القلاقل الأجانب" من دخولها. وقد اعتُمد قانون عمل جديد في آب/أغسطس ٢٠٠٨ لكنه تعرض للنقد على نطاق واسع من المجموعات العمالية المحلية لعدم فرضه أية عقوبات جنائية على أرباب العمال الذين لا يؤدون الأجور وعدم تحديده للحد الأقصى لساعات العمل والحد الأدنى للأجور[١٠٦].

٧- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشة لائق

٣٩- أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيني إلى التطورات الأخيرة التي عرفتها التشريعات والتي زادت من تعزيز ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، من قبيل قانون حقوق الملكية، وقانون عقود العمل، ونظام إفشاء المعلومات الحكومية[١٠٧]. وسلط المجلس الصيني الأفريقي للأعمال التجارية الضوء على أهمية توجيه المقاولين إلى الوفاء بمسؤولياتهم الاجتماعية بشكل نشيط[١٠٨].

٤٠- ولاحظ الاتحاد الدولي للنقابات العمالية أن الناس، وبخاصة في المناطق الريفية ومناطق الأقليات الإثنية، لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر كما أن التفاوتات في ازدياد[١٠٩]. وأوصت الرابطة الوطنية للاقتصاديين في كوبا بزيادة الاهتمام بالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية[١١٠].

٤١- وأشارت منظمة رصد حقوق الإنسان إلى أن ملايين عمال البناء المهاجرين لا يزالون محرومين من استحقاقات الرعاية الاجتماعية بسبب نظام تسجيل الأسر المعيشية، أو الهوكو، الذي يستثنيهم على وجه التحديد[١١١]. واقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيني أنه يتعين أن تكون سياسات التشغيل المبنية على التوقعات منطبقة على العمال المهاجرين أيضاً، بما أنهم لم يسجلوا كمقيمين في المدن مؤهلين للاستفادة من هذه السياسات. كما أن على الحكومة تحسين نظام بدل الإعاشة الأساسي ورفع الحد الأدنى للأجور والمضي قدماً في إصلاح نظم الخدمات الطبية والإسكان من أجل توفير بدل المعيشة الأساسي ومعونات الرعاية الصحية والبيوت المنخفضة الإيجار للأشخاص الذين يواجهون أشد الصعوبات في كسب العيش في المناطق الحضرية[١١٢].

٤٢- ووفقاً لمعلومات أوردتها رابطة نساء التبت، فإن معدل الوفيات النفاسية ووفيات الرضع لا تزال مرتفعة. ونظراً لسوء التغذية وعدم وجود عاملين مدربين في مجال الرعاية الصحية ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية في حالات الطوارئ، تظل النساء والرضع في التبت معرضين لمخاطر الوفيات ذات الصلة بالولادة[١١٣].

٤٣- وبالرغم من المبادئ التوجيهية ووثائق السياسات الجديدة المتعلقة بالتثقيف بشأن الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشري المكتسب/الإيدز في المدارس، أبلغت مبادرة الحقوق الجنسية عن خصاص في المدرسين المؤهلين والمناهج الدراسية الموحدة ومواد التدريس الملائمة بلغات الأقليات[١١٤]؛ وعن إجراء فحوص قسرية دون الكشف عن الهوية على بعض المجموعات؛ وفرض قيود السفر على المصابين بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب والإيدز؛ ورفض المستشفيات تقديم الرعاية؛ ورفض المدارس ليتامى الإيدز؛ ووجود صعوبات في الحصول على استحقاقات الرعاية الاجتماعية؛ وعدم وجود خدمات الوقاية والعلاج في السجن؛ والمخاطر التي يواجهها المشتغلون بالجنس ومتعاطو المخدرات غير القانونية المتمثلة في توقيف الشرطة لهم عند بحثهم عن الاستشارة أو العلاج الوقائي[١١٥].

٤٤- ولاحظت رابطة تنظيم الأسرة في الصين أن الحكومة سنت العديد من القوانين واللوائح لحماية حقوق الناس في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وباستثناء التبت، عدلت الولايات الثلاثون الأخرى جميعها أو أنشأت رابطاتها المحلية لتنظيم الأسرة[١١٦]. وعلقت رابطة تنظيم الأسرة في الصين أيضاً بأن هناك كثير من الأشياء التي ينبغي القيام بها من أجل مواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان، وتتعلق أساساً بما يلي: '١' وقوع حوادث تنتهك الحقوق الإنجابية للأشخاص من وقت لآخر في بعض المناطق النائية والحدودية والمتخلفة اقتصادياً؛ '٢' وكيفية حماية الصحة الإنجابية للمراهقين وحقوقهم بشكل كامل وبفعالية؛ '٣' وكون أغلب المهاجرين لا يزالون خارج نظام خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة القائمة، ومن ثمّ لا يمكن إعمال حقوقهم المتعلقة بالصحة الإنجابية بشكل كامل[١١٧].

٤٥- وأشارت الجمعية الصينية للنهوض ببرنامج غوانكاي إلى ضرورة إيلاء اهتمام كبير لحماية البيئة والتنمية المستدامة[١١٨].

٤٦- ووفقاً للمركز المعني بحقوق السكن والإخلاءات، فإن أكثر من مليون شخص قد شردوا خلال الاستعدادات للألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٨. وكثيراً ما جرت عمليات الهدم والإخلاء دون مراعاة للإجراءات السليمة وصرف تعويضات كافية ودون توفير إمكانية الاحتكام إلى القانون[١١٩]. وأبلغ المركز عن حالات مضايقة نشطاء حقوق السكن وإيداعهم السجن، بما في ذلك خارج بيجين[١٢٠].

٨- الحق في التعليم وفي المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع

٤٧- أشارت الرابطة التعليمية الصينية للتبادل الدولي إلى إنجازات في مجال التعليم من قبيل اعتماد تعليم إجباري لتسع سنوات، وإنجازات في تعليم الكبار، وتطوير التدريب المهني والتقني، والتعليم ما قبل المدرسي[١٢١]. وأوصت منظمة حقوق الإنسان في الصين بكفالة تعميم إلزامية التعليم الابتدائي المكفولة دستورياً[١٢٢].

٤٨- وأشارت منظمة رصد حقوق الإنسان إلى برامج 'العمل والدراسة'، ملاحظة أن اللوائح لا تقدم تعريفاً واضحاً للنوع المقبول من هذا النوع الخاص من العمل وكثافته ومدته الإجمالية. ففي السنوات الأخيرة، جرى توثيق العديد من الحالات كان الأطفال يعملون فيها في ظروف تتسم بالتعسف تحت قناع برامج العمل والدراسة هذه[١٢٣].

٤٩- وأشارت رابطة نساء التبت إلى أن عدداً قليلاً من أطفال التبت يواصل التعليم إلى المرحلة الثانوية ويتخرج عدد أقل منه بشهادة جامعية. فمتابعة التعليم الثانوي عبء مادي على الأسر[١٢٤]. ووفقاً للمركز الصيني لبحوث التبت، فإن اللغة التبتية مستخدمة حالياً على نحو واسع في النظام التعليمي في منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي، وأن دراسة اللغة التبتية واستخدامها يتصدران جدول أعمال مستويات حكومية شتى[١٢٥]. ولاحظت رابطة نساء التبت أن التعليم المزدوج اللغة محصور في مستوى لا يتجاوز التعليم الابتدائي، وأن فصول التعليم الإعدادي والثانوي تدرَّس باللغة الصينية[١٢٦].

٩- الأقليات والشعوب الأصلية

٥٠- أشارت الرابطة الصينية لحفظ ثقافة التبت وتنميتها إلى حدوث تغيرات ضخمة في منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي على مر الخمسين سنة الماضية، بيد أن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لا تزال متخلفة وراء العديد من المناطق الأخرى في الصين وأنه لا يزال هناك مجال لتحسين حالة حقوق الإنسان[١٢٧]. وأبلغ المنتدى التبتي المعني بالاستعراض الدوري الشامل عن حدوث إخلاءات قسرية وعن سياسة مصادرة الأراضي وتسييجها في المناطق الرعوية التي يقطنها التبتيون أساساً، مما يتسبب في انعكاسات لا سبيل إلى إصلاحها على سبل عيشهم[١٢٨]. ودعت منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة الصين إلى تنفيذ سياسات ترمي إلى الحفاظ على التقاليد والثقافة والهوية التبتية[١٢٩].

٥١- ولاحظت المنظمة أن الحكومة شجعت، في السنوات الأخيرة، الهجرة الريفية والحضرية كحل للفقر في منطقة تسينجيانغ ويغور المتمتعة بالحكم الذاتي وأن سياسة الترحيل هذه تستهدف أساساً النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٦ و٢٥ سنة. وذكرت المنظمة أن التقارير تشير إلى أن السلطات تخوف النساء وأسرهن بغية ترحيلهم. وفي الوقت نفسه، تواصل الحكومة دعم آلاف المهاجرين الاقتصاديين من الهان الصينيين الذين هاجروا بحثاً عن عمل، مغيرة بذلك التركيبة السكانية ومهددة ثقافة الويغور تهديداً شديداً[١٣٠].

٥٢- وحثت منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة الحكومة على كفالة أن يكون بوسع أهل منغوليا الداخلية الوصول بحرية إلى أية أعمال أدبية وفنية بشأن شعب وثقافة منغوليا الداخلية ونشرها[١٣١]؛ وحثت الحكومة على وقف سياسة الترحيل القسري ومصادرة الأراضي التي تنتهجها، والسماح للمنغوليين بمواصلة حياتهم التقليدية في أرض أجدادهم[١٣٢].

١٠- المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء

٥٣- في حين أشارت منظمة هونغ كونغ لرصد حقوق الإنسان إلى حالة عمال المنازل الأجانب في هونغ كونغ، فقد ناشدت مجلس حقوق الإنسان أن يحث حكومتي الصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على توسيع سريان الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ليشمل هونغ كونغ (وغيرها من مناطق الصين)؛ وإلغاء رسوم إعادة تدريب العمال؛ وتكرار دعوات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (٢٠٠٦) ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٩٤ و١٩٩٦ و٢٠٠١ و٢٠٠٥) ولجنة القضاء على التمييز العنصري (١٩٩٦ و٢٠٠١) لحث حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على إلغاء قانون مهلة

الأسبوعين ومعالجة مشاكله، ويلزم هذا القانون عمال المنازل الأجانب بمغادرة هونغ كونغ ما إن تنقضي عقودهم أو يجري إلغاؤها قبل الأوان[١٣٣].

١١- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٥٤- وفقاً لمنظمة رصد حقوق الإنسان، فإن إجراء تقييم دقيق لحالة حقوق الإنسان في تسينجيانغ أمر معقد لكون بعض قطاعات الحركة الانفصالية الويغورية لجأت إلى العنف سعياً إلى الاستقلال الوطني. واعتمدت الحكومة نهجاً متشدداً إزاء جميع التعبيرات الانفصالية[١٣٤]. ووفقاً لمنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، فإن السلطات الصينية تؤكد بانتظام أن جميع الويغور مسلمون "متطرفون" وكثيراً ما تلصق نعت "إرهابي" بطائفتهم[١٣٥].

ثالثاً - الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والعوائق

٥٥- سلط مركز الدراسات المتعلقة بآسيا وأوقيانوسيا وغرفة الزراعة والصناعة التابعة لاتحاد غرف الصناعة والتجارية لعموم الصين والجمعية الصينية للنهوض ببرنامج غوانكاي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيني الضوء على أن التنمية الاقتصادية للصين على مر العقدين الماضيين شكلت نجاحاً رائعاً أدى بشكل كبير إلى تقليص عدد من يعيشون في فقر مدقع[١٣٦].

رابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

لا ينطبق

خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٥٦- ذكرت رابطة الأمم المتحدة في الصين أن على منظمات المجتمع المدني تقوية ذاتها لتعزيز دورها في حماية حقوق الإنسان، وأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان رعت سلسلة من الدورات التدريبية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وأن عدداً من منظمات المجتمع المدني الصينية شاركت في التدريب واستفادت منه. وأوصت بتنظيم دورات مماثلة بانتظام وبشكل أكثر تواتراً[١٣٧].

٥٧- ولاحظ مركز بيجين للمساعدة القانونية للأطفال والدراسات أن الصين بلد نام وبلد يعيش به ٣٤١ مليون طفل في الوقت ذاته، وأن الحكومة تواجه العديد من التحديات فيما يتعلق بحماية الطفل. وذكر أنه يدرك هذه التحديات وأعرب عن أمله في أن تعطي وكالات حماية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة دعماً مالياً وتقنياً أكبر للصين في هذا المجال في المستقبل[١٣٨].

Notes

[1] The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org. (One asterisk denotes a non-governmental organization in consultative status with the Economic and Social Council)

ACFTU	All-China Federation of Trade Unions, Beijing (China)
ACWF	All-China Women's Federation, Beijing (China)*
AI	Amnesty International, London (England)*
AICC-ACFIC	Agricultural Industry Chamber of Commerce of the All-China Federation of Industry and Commerce (ACFIC) (China)
ANEC	Asociación Nacional de Economistas de Cuba, Cuba *
BAI	Beijing Aizhixing Institute, China
BCLARC	Beijing Children's Legal Aid and Research Center, China, with contributions from: the Child Protection Legal Affairs Committee of Beijing Lawyers'Association; the Child Protection Committees of the Anhui Lawyers' Association; the Fujian Lawyers' Association; the Liaoning Lawyers' Association and the Inner Mongolia Lawyers' Association; the Youth Working Committee of Shanxi Lawyers' Association and the Shanxi Child Legal Aid Office
BLAOMW	Beijing Legal Aid Office for Migrant Workers, China
CABC	China-Africa Business Council, Beijing (China)
CAPDTC	China Association for Preservation and Development of Tibetan Culture
CCCS	China Care and Compassion Society, Beijing (China)*
CDPF	China Disabled Persons' Federation, China*
CEAIE	China Education Association for International Exchange, China*
CEAO	El Centro de Estudios sobre Asia y Oceanía, Habana (Cuba)
CESC	China Economic and Social Council, Beijing (China)
CFPA	China Family Planning Association, Beijing (China)*
CHRD	Chinese Human Rights Defenders, China
CHRLCG	China Human Rights Lawyers Concern Group, China
CLB	China Labour Bulletin, Hong Kong (China)
CSHRS	China Society for Human Rights Studies, China*
CSJRNU	Center for the Study of Human Rights at Nankai Universit, Tianjin China)
CSPGP	China Society for Promotion of the Guangcai Program, China *
CTRC	China Tibetology Research Centre, China
COHRE	Centre on Housing Rights and Evictions, Geneva (Switzerland)*
DHF	Dui Hua Foundation, San Francisco (USA)*
ECLJ	European Centre for Law and Justice, Strasbourg (France)*
FGHRWG	The Falun Gong Human Rights Working Group, San Diego (USA)
HKHRC	Hong Kong Human Rights Commission, a coalition of eleven non-governmental organizations: Christians for Hong Kong Society; Hong Kong Catholic YouthCouncil; Hong Kong Christian Industrial Committee; Hong Kong Christian Institute; Hong Kong Federation of Catholic Students; Hong Kong Social Workers' General Union; Hong Kong Storehouse and Transportation Staff Association; Hong Kong Women Christian Council; Justice and Peace Commission of the Hong Kong Catholic Diocese; Society for Community Organization; Student Christian Movement of Hong Kong, Hong Kong (China)
HKHRM	Hong Kong Human Rights Monitor, Hong Kong (China)
HRF	Human Rights First, Washington DC (USA)*
HRIC	Human Rights in China, New York (USA)
HRW	Human Rights Watch, Geneva (Switzerland)*
HRWFI	Human Rights Without Frontiers International, Brussels (Belgium)
IHRC	Islamic Human Rights Commission, Wembley (England)
IL-CASS	Institute of Law-Chinese Academy of Social Sciences, Beijing (China), information on the Chinese Legislative Restrictions on the Death Penalty and their Application; and on the Anti-Torture Situation in China
I-PEN	International PEN, London (England) *
ITUC	International Trade Union Confederation, Brussels (Belgium)
LRWC	Lawyer's Rights Watch Canada, Vancouver (Canada)*
RSF	Reporters sans Frontieres, Paris (France)*

SRI	Sexual Rights Initiative, Buenos Aires (Argentina): a coalition including MULABI – Latin American Space for Sexualities and Rights, Action Canada for Population and Development and Creating Resources for Empowerment and Action-India and others.
TBF	The Becket Fund, Washington DC, USA*
TUPRF	Joint submission by the Tibetan UPR Forum, a global coalition of organizations acting as the Tibetan consultation on the UPR: Mouvement contre le racisme et pour l'amitié entre les peoples; France Libertés; Helsinki Foundation for Human Rights; Society for Threatened Peoples; Asian Indigenous and Tribal Peoples Network; The International Campaign for Tibet –The Netherlands; Tibetan Centre for Human Rights and Democracy – India; Tibetan Women's Association – India; Tibetan United Nations Advocacy –Switzerland.
TWA	Joint submission by the Tibetan Women's Association -India; Tibetan Women'sAssociation -North America; Tibetan Women's Association - Canada; Tibetan Women's Association -Europe.
WUC and UHRP	Joint submission by the World Uyghur Congress and Uyghur Human Rights Project of the Uyghur American Association, Washington, D.C
UNA-China	United Nations Association of China, Beijing, China* information on Human Rights Institutions in China , and on China's Judicial Reform and Human Rights Protection
UNPO	Unrepresented Nations and Peoples Organization, The Hague (The Netherlands)

[2] CLB, para. 15, page 5. See also submission from ITUC, page 10.
[3] HRIC, paras. 2-3, page 1.
[4] ITUC, para. 32, page 10.
[5] CSHRS, para. 6, page 3.
[6] HRIC, para. 5, page 1.
[7] HKHRM, para. 1, page 1.
[8] HKHRM, para. 3, page 1.
[9] UNA-C, page 2, Section II, para 1, part A, of the information on human rights institutions in China,.
[10] WUC and UHRP, page 3.
[11] HKHRM, page 5.
[12] BCLARC, para. 8, pp.4-5.
[13] ITUC, para. 6, page 2.
[14] BLAOMW, para. 5, page 2.
[15] BCLARC, para.4, page 2.
[16] CESC, pp.4-5.
[17] TUPRF, page 9.
[18] HRIC, para. 10, page 2.
[19] HRF, para. 15, page 5.
[20] HRWFI, page 4.
[21] TUPRF, page 9.
[22] UNPO, page 2, part 1.1.
[23] HRIC, para. 12, page 3.
[24] ACWF, para. 12, page 3.
[25] ACWF, para. 6, page 2.
[26] ITUC, para. 27, page 7.
[27] IHRC, page 2.
[28] HKHRM, para. 21, page 4.
[29] HKHRM, para. 22, page 5.
[30] BAI, page 2.
[31] BAI, pp. 2-3.
[32] BAI, page 4.
[33] BAI, page 5.
[34] CDPF, page 1.
[35] IL-CASS, para 13, pp.4-5, of the information on Chinese legislative restrictions on the death penalty and their application.

[36] IL-CASS, para 14, page 5, of the information on Chinese legislative restrictions on the death penalty and their application.
[37] DHF, para. 4, page 1. See also HRIC; AI.
[38] AI, page 1. See also submission from CSHRS.
[39] DHF, paras. 7-8.
[40] HRW, page 2.
[41] HRW, page 2.
[42] AI, page 4. See submission for cases cited.
[43] UNA-C, para 3, part D, page 1, of the information on China's judicial reform and human rights protection.
[44] CHRD, page 1.
[45] AI, page 4.
[46] CSHRS, para. 6, page 3.
[47] UNA-C, para. 3 part E, page 2, of the information on China's judicial reform and human rights protection. See also ITUC, page 10.
[48] AI, pp. 3-4.
[49] AI, page 4.
[50] CHRD, page 1.
[51] CHRD, page 3.
[52] ITUC, para.20, pages 6-7.
[53] ACWF, para. 9, page 2.
[54] ACWF, para. 11, page 3.
[55] ITUC, page 9.
[56] BCLARC, para 6, page 4.
[57] ITUC, para. 17, page 6.
[58] CSHRNU, pages 1-3. See also UNA-C, pages 1-2; CSHRS, pages 1-3.
[59] UNA-C, para. 3, part A, page 1.
[60] UNA-C, para. 3, part B, page 1.
[61] UNA-C, para. 3, part C, page 1.
[62] UNA-C, para. 3, part F, page 2.
[63] LRWC, page 3.
[64] CHRLCG, page 1. See also submission from LRWC, HRW and DHF.
[65] HRW, page 2.
[66] LRWC, pages 1-2.
[67] DHF, para. 26.
[68] DHF, para. 28.
[69] UNA-C, page 1, Section I, para 1, part D, of information on human rights institutions in China.
[70] UNA-C, page 2, Section II, para 1, part B, of information on human rights institutions in China.
[71] BCLARC, para 7, page 4.
[72] SRI, para. 27, page 5.
[73] CCCS, para. 9, page 4.
[74] HRWFI, page 1. See also submission from TBF; ECLJ.
[75] TBF, page 3.
[76] HRWFI, pages 1-3. See submission for cases cited. See also submission from IHRC pages 1-3 and ECLJ, pages 1-2.
[77] TBF, page 3. See submission for cases cited.
[78] HRWFI, page 4. See also submission from TBF; WUC and UHRP.
[79] HRW, pages 2-3. See also UNPO and WUC and UHRP.
[80] HRW, pages 2-3.
[81] FGHRWG, page 1. See also ECJL, page 3.
[82] FGHRWG, pages 1- 5.
[83] ECJL, pages 3-4.
[84] IP, page 2.
[85] I-PEN, page 2.
[86] RSF, page 2.

[87] RSF, pages 1-2.
[88] I-PEN, page 2.
[89] HKHRM, para. 13.
[90] HKHRM, para. 15.
[91] HKHRM, paras. 16 and 18.
[92] AI, page 6. See also submission from CHRD, page 4; HRIC, page 5.
[93] HRF, pages 1-2. See submission for cases cited.
[94] CHRD, pages 6-7.
[95] ACFTU, page 7.
[96] ACFTU, pp. 4-5.
[97] CLB, pages 1-5.
[98] CLB, page 4. See also ITUC page 5.
[99] ITUC, page 1.
[100] ITUC, page 2. See submission for cases cited.
[101] ITUC, page 4. See submission for cases cited.
[102] ITUC, page 5. See submission for cases cited.
[103] BLAOMW, pages 1-2.
[104] BLAOMW, para. 7, pp. 2-3.
[105] HRW, pages 3-4.
[106] ITUC, page 9.
[107] CESC, page 1.
[108] CABC, pages 1-3.
[109] ITUC, page 7.
[110] ANEC, pages 1-3.
[111] HRW, pages 3-4.
[112] CESC, page 4.
[113] TWA, page 6.
[114] SRI, pages 1-2.
[115] SRI, pages 1-6.
[116] CFPA, page 2.
[117] CFPA, pages 4-5.
[118] CSPGP, para. 9.4, page 2.
[119] COHRE, page 1.
[120] COHRE page 6. See submission for cases cited.
[121] CEAIE, page 1.
[122] HRIC, page 1. See also CEAIE.
[123] HRW, page 4. See also ITUC, para. 18, page 6.
[124] TWA, page 4.
[125] CTRC, page 1.
[126] TWA, page 4.
[127] CAPDTC, page 4.
[128] TUPRF, page 6.
[129] UNPO, page 5. See also submission from TUPRF; CAPDTC.
[130] UNPO, page 2.
[131] UNPO, pages 3-4.
[132] UNPO, pages 3-4.
[133] HKHRM, page 5. See also ITUC, page 9.
[134] HRW, page 2.
[135] UNPO, page 1.
[136] CEAO pages 1-5; AICC/ACFIC, pages 1-4 ; CSPGP, pages 1-3; CESC, pages 1-5. See also ANEC, pages 1-3.
[137] UNA-C, information on human rights institutions in China, page 2.
[138] BCLARC, para. 9, page 5.

– – – – –